فايز الجمهور: الأغلبية رفضتها لعدم تقديم «الصحة» تقريراً عن جهوزية «التربية» واللجنة رفعت تقريرها إلى المجلس

«التعليمية» ترفض «الاختبارات الورقية» وتوصي بعقدها «أونلاين»

سامح عبدالحفيظ

انتهت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس الاثنين من التصويت على تقريرها الخاص بتكليف مجلس الأمة للجنة ببحث ومناقشة الاختبارات الورقية لطلبة الصف الثاني عشر في ظل جائحة كورونا. وأوصت اللجنة بعقد اختبارات الصف الثاني عشر بنظام «الأونلاين»، واستكمال التنسيق المشترك بين وزارتي التربية والصحة لعودة الدراسة إلى طبيعتها بدءا من العام الدراسي المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة أبدت تخوفها وعدم اطمئنانها لعقد الاختبارات الورقية حيث تبين لها عدم وصول وزارة التربية إلى الجاهزية التامة لضمان سير عملية الاختبارات الورقية وأوضح أن اللجنة قدمت توصية بعقد الامتحانات أونلاين ضمانا لسلامة الطلبة والعاملين في وزارة التربية في ظل عدم الوصول إلى الجاهزية التامة من الناحية الصحية ورفض تأجيل الاختبارات.

وأضاف أن اللجنة أوصت أيضا باستكمال وزارة التربية التنسيق المشترك مع وزارة الصحة للاستعداد من الآن لعودة الحياة الدراسية بشكلها الطبيعي في العام الدراسي القادم 2021ـ2022 إذا سمحت الظروف الصحية. وأكد المطر أهمية الحذر والتدقيق في اتخاذ قرارات مهمة تمس أكثر من 50 ألف طالب وطالبة، فضلا عن العاملين والعاملات في وزارة التربية من الناحيتين التعليمية والصحية. وأشار إلى ان وزير التربية السابق كشف عن أسباب توجه الوزارة للاختبارات عن طريق الأونلاين وعدم عقد اختبارات ورقية في نهاية الفصل الدراسي الماضي، وحدد 3 مبررات منها الآثار النفسية للطلبة والمعلمين قبل وبعد الاختبارات. ولفت إلى أن المبرر الثاني للوزير هو أن الطالب تلقى تعليما تقليديا وبعدها انقطع عن الدراسة ثم كان التعليم الكتروني، بالإضافة إلى ضرورة تجهيز ما يقارب 400 مدرسة لعقد الاختبارات الورقية، وعليه اتخذت الوزارة قرارا بعدم إجراء الاختبارات الورقية. وبين المطر ن اللجنة عقدت ما يقارب 6 اجتماعات حضرت وزارتا التربية والصحة اجتماعين منها، متسائلا: ما الذي تغير عن هذه المبررات؟ وما أسباب عدم توافر الدرجات للطلبة وعدم وجود فصول تقويه ولا خطط مساندة مشترطة بضوابط صحية. وأضاف أن المعلمين لم يحددوا عدد الصفحات المطلوب من الطالب دراستها، مشيرا إلى أن اللجنة لديها تقرير من وزارة التربية تعلن جاهزيتها ولكن على أرض الواقع هناك عدم اطمئنان لهذه الجهوزية. وكشف المطر عن أن التقرير الصحي لم يصل إلى اللجنة حتى الآن، لافتا إلى أن اللجنة طلبت من وزارة الصحة تزويدها بتقرير يبين مدى جهوزية وزارة التربية لعقد اختبارات ورقية بشكل يضمن سلامه الطلبة والعاملين، الذين يصل مجموعهم الى ما يقارب 80 ألف طالب وعامل وطواقم تدريسية. وأوضح المطر أن اللجنة لم تتسلم التقرير الصحي حتى الآن، معتبرا ذلك امتناعا من وزارة الصحة عن تزويد اللجنة بتقرير سبق ان طلبته اللجنة لمعرفة جهوزية وزارة التربية في ظل الأوضاع الصحية الحالية. من جانبه، قال عضو اللجنة النائب فايز الجمهور ان الأغلبية رفضتها لعدم تقديم الصحة تقرير عن جهوزية «التربية» واللجنة رفعت تقريرها للمجلس.

لمشاهدة الفيديو
د. محمد الحويلة ود. حمد المطر وفايز الجمهور ود. حسن جوهر اثناء الاجتماع

فرز الديحاني لتطوير الرياضة وحماية الاحتراف

تقدم أمين سر مجلس الأمة النائب فرز الديحاني باقتراح برغبة قال في مقدمته ان الوصول الى تطوير حقيقي للرياضة الكويتية يمر عبر بوابة تفعيل الاحتراف والتوسع في حماية اللاعب، وهذا من شأنه دفع الرياضة الكويتية التي عانت عبر سنوات مضت من الإيقاف وما ترتب عليه من آثار، خاصة في قضايا التفرغ الرياضي والاحتراف والدعم.

لذلك فإن تفعيل الاحتراف، بالاقتراب أكثر من الاحتراف الكلي، وحماية حقوق وامتيازات اللاعب الكويتي لبعث الاطمئنان في نفسه في التفرغ الرياضي، ودعم اللاعب الكويتي وتشجيعه في المحافل الدولية أمور أضحت مستحقة ولا تحتمل تأخير، خاصة ان كل تلك الأمور تصدر بقرارات ولوائح استنادا لما نصت عليه المادة 61 من القانون رقم 87 لسنة 2017 في شأن الرياضة.

فرز الديحاني

إن ما نورده في هذا الاقتراح من صميم عمل الهيئة العامة للرياضة التي الزمها القانون المشار إليه أعلاه، بالعمل على تطوير الرياضة خاصة في المواد من 50 إلى 52، وغيرها الكثير مما ورد في القانون.

لذا ولكل ما سبق، واستنادا لأحكام اللائحة الداخلية، فأقترح ضرورة قيام الجهات المختصة وعلى رأسها الهيئة العامة للرياضة، بدورها في العمل على تطوير الرياضة الكويتية، من خلال:

1ـ ضرورة إصدار قرار يلزم بحماية اللاعب المتفرغ رياضيا في جميع حقوقه وامتيازاته الوظيفية وعدم جواز مسها بسبب تفرغ اللاعب.

2ـ رفع قيمة الدعم المقدم للأندية كبدل احتراف الى نصف مليون دينار سنوي، علما انه حاليا 20 ألف دينار بدل احتراف 5 لاعبين.

3ـ تنظيم الاحتراف المحلي من خلال وضع نموذج عقد محدد المدة ومحدد القيمة بألا يزيد على ألفي دينار شهريا.

4ـ توفير تأمين صحي للاعب المحترف سواء المحلي او الأجنبي.

5ـ العمل الفوري على استكمال متطلبات تطبيق الاحتراف الكامل من خلال تفعيل التفرغ الرياضي والتأمين الصحي.

6ـ تعديل المواد (22، 21) من القرار 713 لسنة 2014 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لتنظيم الاحتراف الجزئي في المجال الرياضي، وذلك بمضاعفة أرقام المكافآت الشهرية الواردة فيها.

أكد أن التحديات الاقتصادية تتطلب ذلك

مهلهل المضف يطالب بعدم التجديد لمجلس «الاستثمار»

مهلهل المضف

طالب النائب مهلهل المضف مجلس الوزراء بعدم التجديد لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، مشددا على أن التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد تتطلب اختيار إدارة جديدة بمواصفات خاصة تتمتع بحصافة وشفافية وقدرة عالية على تحصين استثمارات البلاد من المخاطر والعمل على نمائها.

وقال المضف في تصريح صحافي إن ما كشفه تقرير ديوان المحاسبة في تقريره السنوي من تعد صارخ على الأموال العامة في مكتب استثمارات لندن وتجاوزات وصلت حد إصدار فواتير وهمية وتلاعب وتضليل، يستوجب موقف حاسم من الحكومة تجاه المسؤولين عن هذه التجاوزات، مستغربا تراخي الهيئة في الذود عن أموال الدولة وعدم التعامل بشفافية مع الجهات الرقابية في الدولة لحمايتها.

وأعرب المضف عن قلقه على احتياطي الأجيال الذي يمثل ثروة البلاد الثانية بعد النفط، في ظل الإدارة الحالية للهيئة العامة للاستثمار، مشيرا إلى أن ملف تجاوزات مكتب استثمارات لندن، فتح ولن يقفل، خصوصا بعد ما تكشف من لا مبالاة في التعامل مع المال العام. وطالب بضرورة تزويد ديوان المحاسبة بكل التفاصيل الدقيقة التي طلبها في هذه الخصوص وإحالة نتائج التحقيقات التي أجريت كاملة إلى الديوان وتقديم بلاغ إلى النيابة العامة وفق ما انتهى إليه ديوان المحاسبة في تقريره.

صالح المطيري يسأل عن «كورونا» و«العلاج في الخارج»

قال النائب د.صالح المطيري إنه توجه بحزمة من الأسئلة إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح لتوضيح آلية التعامل مع أزمة كورونا والإجراءات والقرارات المتخذة خلال الشهرين الأخيرين والأسباب التي بناء عليها تم اتخاذ هذه القرارات.

وأوضح المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن الأسئلة تعلقت بإجراءات استقبال المسافرين القادمين إلى الكويت، ووجود تعاقدات مع مستشفيات ومراكز صحية لفحص القادمين.

وأضاف أن الأسئلة تعلقت بالتطبيقات الإلكترونية وتكلفتها وأسماء الشركات التي قامت بعمل تلك التطبيقات وآلية الترسية على هذه التطبيقات ومدى جودتها في الحفاظ على سرية المعلومة وأسباب دمجها في تطبيق واحد.

لمشاهدة الفيديو
د.صالح المطيري

وبين أنه من بين الأسئلة الموجهة إلى وزير الصحة ما يتعلق بموضوع الوظائف الإشرافية في وزارة الصحة والقرارات التي تمت خلال الشهرين الأخيرين وأسماء الملاحق الصحية والعاملين في المكاتب الصحية من تاريخ 2021/1/1 بالإضافة إلى ميزانية تلك المكاتب وخطة التكويت في هذه المكاتب.

وأضاف المطيري أن الأسئلة تناولت أيضا الاستفسار عن آلية استقبال الشكاوى ومتابعتها من قبل المرضى المتواجدين للعلاج بالخارج.

ولفت إلى تقديمه حزمة أخرى من الأسئلة تتعلق بالعلاج بالخارج والقرارات الجديدة المتخذة خلال الشهرين الأخيرين والمعايير التي اتبعتها وزارة الصحة والاشتراطات كأسس لحالات العلاج بالخارج.

وطالب المطيري بتزويده بأسماء أعضاء اللجنة العليا للعلاج بالخارج ومسمياتهم الوظيفية وتخصصاتهم الطبية وقرارات تشكيلها، وعما إذا كان قد تم تغيير هؤلاء الأعضاء خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة وذكر أسباب التغيير وقيمة البدلات لهذه اللجان وعما إذا كان قد تم التغيير فما الوظائف التي أسندت لمن خرجوا من هذه اللجان العليا؟

وذكر أنه وجه سؤالا عن عدد طلبات العلاج بالخارج خلال الفترة من 2021/3/1 وحتى تاريخ ورود السؤال مع كشف تفصيلي للحالات وعدم ذكر أسماء المرضى للخصوصية بالإضافة الى القيمة الإجمالية للعلاج وإضافة العلاج بالخارج في هذا التوقيت بالإضافة الى نوعية المرض والتشخيص الذي تم وقررت اللجنة على ضوئه خروج المريض للعلاج في الخارج.

أسامة الشاهين يُحذِّر من إقامة مصانع جديدة في الشعيبة

أسامة الشاهين

دعا النائب أسامة الشاهين سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد إلى وقفة جادة لإيقاف بناء مصانع جديدة في الشعيبة والمنطقة الجنوبية حتى الانتهاء من دراسات المردود البيئي. وقال الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان أضرارا بيئية وشبهة تنفيع تطول بنود اجتماع «هيئة الصناعة» المزمع عقده خفية يوم الثلاثاء في آخر يوم عمل في الشهر الفضيل وقبل العطلة الرسمية بساعات قليلة. وأضاف: «لذلك نحذر وننبه مجلس الوزراء والمجلس الأعلى لشؤون البيئة اللذين سبق لهما إصدار قرار بوقف بناء مصانع جديدة في الشعيبة والمنطقة الجنوبية إلا بعد انتهاء دراسات المردود البيئي والتي لم تنجز حتى اللحظة».

ودعا سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ورئيس المجلس الأعلى للبيئة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي إلى وقف بند توطين مصانع جديدة في الشعيبة المدرج على جدول أعمال «الصناعة» يوم الثلاثاء، حيث إنها تخلو من دراسات بيئية وتخلو من دراسات جدوى اقتصادية وتخلو من معيار الأولوية أو الأفضلية.

لمشاهدة الفيديو

ولفت إلى أن وزيري التجارة والصناعة، والداخلية السابقين أوقفا مجمعا للحديد والصلب بمنطقة النويصيب بعد إثارة هذا الموضوع في عام 2018.

وحمل الشاهين وزير التجارة د.عبدالله السلمان المسؤولية الكاملة في إعادة إدراج هذا البند على جدول أعمال اجتماع هيئة الصناعة، داعيا إلى وقف هذا الاجتماع في ظل استمرار التحفظات الأمنية وفي ظل عدم وجود دراسة بيئية حول هذا الموضوع.

وأوضح ان مساحة مليونين ونصف المليون متر مربع في الشعيبة ومليوني متر مربع في النويصيب يمكن أن تكفي لـ 4500 مشروع حرفي صغير ومتوسط مما يغطي ويزيد على ألف قسيمة صناعية عن طلبات المواطنين الذين ينتظرون التخصيص منذ سنوات طويلة. واعتبر الشاهين ان توزيع هذه المساحات بهذا الشكل وبجرة قلم تعد مخالفة خطيرة وشبهة جسيمة، مضيفا ان أسماء المتورطين في تلك العملية موجودة لدى المسؤولين والنواب، داعيا لوقفة جادة لإيقاف هذه التجاوزات.

بدر الحميدي: هل تسمح «المالية» بتحويل أموال للخارج؟

وجه النائب بدر الحميدي سؤالا إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، قال في مقدمته: تقيدا بأحكام الدستور في المادة (17) منه وبما تقتضيه من المحافظة على الأموال العامة بما لها من حرمة توجب حمايتها والمحافظة عليها واجب حتمي على كل مواطن. واستنادا إلى أن من صور هذه الحماية أن يجرى التعامل معها وفقا للقواعد المحددة بالمرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانية والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي وعلى أن يكون الصرف من الميزانية وفقا للمادة (46) من القانون المشار إليه أن يجري الصرف من خلال السجلات والأوراق اللازمة للمعاملات المالية والشروط والأوضاع الواجب اتباعها في الصرف.

بدر الحميدي

وبالنظر الى ما تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي خبر مفاده تحويل مبلغ يتجاوز اربعة ملايين دينار كويتي الى وفد الكويت عن طريق وزارة الخارجية، وتحويل المبلغ الى الحساب الشخصي للمسؤول في سفارة الكويت في سويسرا. وطالب بتزويده وإفادته بالتالي وعلى أن يكون الرد مصحوبا بما قد يتطلبه البيان من أوراق أو مكاتبات:

1ـ ما صحة إجراء تحويل مبلغ يقارب الأربعة ملايين دينار باسم أحد كبار العاملين بسفارة البلاد بسويسرا وإيداع المبلغ في حسابه الشخصي تمت أم لا؟ وإذا كانت قد أجريت فما السند القانوني للتحويل الغاية والهدف منه أم لا؟ وما الباب أو البند من الميزانية التي تم الصرف منها؟

2ـ هل تسمح وزارة المالية للجهات بتحويل مبالغ بأسماء أشخاص بذواتهم رغم تخصيص هذه المبالغ لتغطية حسابات في السفارات أو المنظمات الدولية؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى إفادتي بالسند القانوني والإجرائي لهذا العمل حماية المال العامل وتقيدا بالقانون.

3ـ هل المبلغ المحول باسم الشخص للمسؤول الديبلوماسي؟

4ـ ها تمت متابعة أوجه السداد المحول من أجلها أم لا؟

5ـ هل تم التحويل بتوقيع المسئول المخول له بذلك أم لا؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة أو ستتخذها حيال هذا التحويل؟

صالح المطيري: لا ضوء أخضر لـ «التربية» ولا قرار واضحاً والحكومة غير متناسقة والتقييم بعد العيد

سعدون حماد: «الصحة» لم توافق على الاختبارات الورقية ولم تزوّدنا بتقرير

أكد مقرر الصحية البرلمانية النائب سعدون حماد أن اللجنة أوصت بعدم إجراء اختبارات الصف الثاني عشر المقرر عقدها في 30/5 ورقيا وإجرائها عن طريق الأون لاين، لافتا إلى أن الدراسة على مدى العام الدراسي كانت أون لاين فلا يستقيم أن تجرى الاختبارات الورقية.

وقال حماد: الصحية البرلمانية اجتمعت مع وزارة الصحة وأبلغتهم ان وزارة التربية أخلت مسؤوليتها وألقت الكرة في ملعبهم وأن قرار إجراء اختبارات الصف الثاني عشر بحاجة إلى موافقة «الصحة»، ولكن ممثلي الصحة أكدوا أنه لا قرار حتى الآن وأن الأمر يحتاج إلى تقييم مدى الالتزام بالاشتراطات الصحية والقرار بعد العيد، متسائلا: كيف يكون قرار العيد والامتحانات في 30/5؟

وأفاد حماد بأن «الصحة» أبلغت أعضاء اللجنة أن 19 ألف طالب من طلبة الصف الثاني عشر لم يطعّموا إلى الآن فضلا عن الطلبة الذين لم يسجلوا في منصة التطعيم أصلا، مؤكدا أن وزارة الصحة غير جاهزة ولم تتخذ إلى الآن القرار ما دفعنا نحن أعضاء اللجنة وبالإجماع إلى التوصية برفض إجراء الاختبارات الورقية مؤكدا أننا لن نضحي بـ 50 ألف طالب وأسرهم فلو ـ لا قدر الله ـ أصيب طالب، الأمر يتعلق بحياة بشر و«الصحة» تؤكد أنها غير جاهزة.

لمشاهدة الفيديو
د. صالح المطيري وخليل الصالح وسعدون حماد أثناء اجتماع اللجنة الصحية

من جهته، قال عضو اللجنة الصحية النائب د.صالح المطيري إن وزارة الصحة لم تعط وزارة التربية الضوء الأخضر لتنفيذ الاختبارات الورقية، على ان يكون هناك تقييم بشأن تطبيق وزارة التربية للاشتراطات الصحية المطلوبة بعد إجازة عيد الفطر.

وأوضح المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان اجتماع اللجنة الصحية اليوم تطرق لموضوع الاختبارات الورقية بحضور الوكيلة المساعدة للصحة العامة د.بثينة المضف بالإضافة الى مدير مكتب وزير الصحة والوكيل المساعد لشؤون الطلبة محمد الرويحي.

وبين انه اتضح للجنة عدم وجود قرار واضح بشأن الامتحانات الورقية، معتبرا ان «الحكومة غير متناسقة وغير متكاملة، مطالبا سمو رئيس مجلس الوزراء بعقد اجتماع خاص بوزيري التربية والصحة لوضع حلول لتلك المسألة.

وأكد انه لابد ان يتحمل كل وزير مسؤوليته في ظل هذه المخاطرة باحتمالية انتشار العدوى نتيجة أدائهم الاختبارات في أماكن مغلقة، مطالبا وزارة التربية بحسم القضية بالاستمرار على نظام الأون لاين خلال الاختبارات.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar